كـلـمـة الـعـــدد

مهند مصطفى وعرين هواري

يُعتبر هذا العدد من مجلة "جدل" الإلكترونية العدد الأول الذي يتبنى الصيغة الجديدة للمجلّة، بحيث سيتناول هو والأعداد القادمة موضوعًا مركزيًّا كما في الأعداد السابقة، ولكن ستتّسع المجلّة لتشمل أيضًا مقالات إضافية تعالج قضايا أخرى تنسجم مع التصوّر العامّ لِـ "جدل" كمنصّة فكريّة تُعنى بالقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية.

يتناول المحور المركزيّ لهذا العدد اقتراح قانون الدولة القومية للشعب اليهودي، الذي طُرح في الكنيست خلال دورته السابقة بصيغ مختلفة، والذي صرّح نتانياهو أنه سيعيد طرحه في الدورة الحالية للكنيست. يسعى اقتراح القانون، المُعَدّ ليكون "قانون أساس"، إلى تكريس الطابع اليهودي للدولة، مُقْصِيًا المكانة الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل كمجموعة قومية وما يترتب على ذلك من حقوق قومية ومدنية.

يحتوي العدد على أربع وجهات نظر تتّفق في كون القانون يساهم في تكريس المكانة الدونية للعرب، ولكنها تتفاوت في تحليلها لحدّة ذلك التكريس وجوانبه الأساسية التي يجب التركيز عليها ما بين القانويّ والمدنيّ والقوميّ. كذلك يتضمّن مقالين آخرين يتطرّقان إلى مسائل أخرى.

يستعرض المقال الأول، والذي كتبه البروفسور أمل جمّال، الصيغ المختلفة لاقتراح القانون ويراها جزءًا من موجة تشريع تهدف إلى تكريس الهُويّة القومية والدينية اليهودية للمجتمع والدولة في إسرائيل، وجاءت لتكشف عن فقدان المؤسسة السياسية الإسرائيلية للخجل من عنصريّتها. كذلك يرى أن هذا القانون، إذا شُرّع، سيحدّ من قدرة مساحة تحرُّك قوى سياسية أو قضائية على فرض تأويلات مدنية وديمقراطية ليبرالية على ضفاف المبادئ الدستورية للدولة، وسيفرغ المواطَنة لغير اليهود من أيّة مضامين جوهرية سياسيّة تُذْكر. يتناول المقال أيضا العوامل التي أدّت إلى إخراج هذا الاقتراح إلى الحيّز الإجرائيّ، مميزًا بين الخارجية منها والداخليّة.

أما المقال الثاني، والذي كتبته المحامية سوسن زهر، فيتطرق إلى إسقاطات القانون المقترح بصيغه المختلفة على المكانة القانونيّة للمواطنين العرب في البلاد. فيناقش الكثيرين ممن عارضوا القانون في معسكر اليسار والوسط الإسرائيليّين، بادّعاء أنّ القانون يُخضِع القيم الديمقراطيّة والطابع الديمقراطيّ لإسرائيل لطابعها

اليهوديّ، وأنّه ينتهك مكانة المواطنين العرب. تدّعي الكاتبة أن إرساء الطابع اليهوديّ للدولة قد جرى في تشريعات سابقة، وفي تفسيرات المحكمة العليا لتلك التشريعات، ولذا ترى أنّ الصيغ المقترَحة لمشروع القانون لن تنتقص من مكانة المواطنين العرب، أو تغيّرها تغييرًا جوهريًّا، وإنّما ستكرِّس الصورة اليهودية للدولة القائمة أصلاً، وستشدّد على تَسَيُّد اليهود وامتيازاتهم القائمة؛ وذلك أنّ القانون لا يضيف شيئًا جوهريًّا على الوضع القائم، واقع يهودية الدولة.

يتطرق المقال الثالث، والذي كتبه النائب عن القائمة المشتركة، الدكتور يوسف جبّارين، إلى اقتراح القانون بالصيغة التي اقترحها نتنياهو، مدّعيًا أن القانون المقترح، وهو ذو صبغة دستورية، يسعى إلى قطع الطريق على أي نقاش جماهيري قيَميّ حول بلورة دستور مستقبليّ في إسرائيل من أجل الحسم الأيديولوجي في الموضوع من خلال المخاطرة في التصادم مع قيم حقوقية ديمقراطية، وفي تعميق أو إعادة إنتاج حالة التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين لصالح اليهود بشكل دستوريّ، وتمييز يتعدى المجالات الرمزية إلى ما هو أخطر منها، كحقهم في تقرير مصيرهم، وحقوقهم المتعلقة بالهجرة والمواطَنة، وغير ذلك.

المقالة الرابعة، وهي التي كتبتها الدكتورة سونيا بولس، عالجت اقتراح القانون من منظور القانون الدوليّ، طارحة نقدها للقانون لا من باب القراءة المهيمنة في حقوق الإنسان، تلك التي تشدد على التصوّر الفردانيّ للحقوق، وإنّما من منظور الإطار الجماعي لهذه الحقوق، ومدّعية أن هذا القانون ينتهك حق الأقلية الفلسطينية، حيث يحدد أنّ الحق في تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو حق حصريّ للشعب اليهوديّ من ناحية، ومن ناحية أخرى يُلقى على عاتق دولة إسرائيل عدّة واجبات قانونية متعلقة باليهود، نحو: "المحافظة على ميراث الشعب اليهودي التاريخي، والعمل على "رعاية وتغذية هذا الموروث في إسرائيل والشتات"، وغيرهما، دون أن يقوم بالأمر نفسه تجاه العرب، بل إنّ اللغة العربية كذلك -في إحدى صيغ القانون- تفقد مكانتها كلغة رسميّة في الدولة.

بالإضافة إلى هذه المقالات، يتضمّن العدد مقالين آخرين؛ الأوّل من بينهما للدكتور أباهر السقا حول موضوع "اللا عنف" في الخطاب الفلسطيني، يدّعي فيه أنّ هذا الخطاب مهيمن في المجتمع الفلسطيني لدرجة العنف. يقول السقا إنّ الأخير يستدخل خطابات رسمية وغير رسمية لماهيّة العنف ودلالاته وانعكاساته، ويجري ذلك في ظل واقع تعلو به درجات الشعور بالفشل المجتمعي إلى أقصاها، نتيجة لعدة عوامل يشير إليها الكاتب. ويذكر من بين تلك العوامل إخفاق السياسات والاستراتيجيات التي تقودها المؤسّسات السياسية الرسمية من أجل إقامة "المشروع الدولاتيّ"، وعدم نجاعة وسائل مقاومة الاستعمار "الإسرائيلي"، وسوء "السياسات الاقتصادية والاجتماعية"، وتَعثُّر "المشروع الوطني". والأهم من كل ذلك ادّعاء الكاتب أن هيمنة خطاب اللاعنف على المقاومة الفلسطينية هو نتاج لعلاقات القوة الاستعمارية بين المستعمِر

والمستعمَر، حيث يفرض المستعمِر على الواقع تحت الاحتلال منظومة قيميّة تحاول إقناعه بما هو الجيد وغير الجيد.

المقال الأخير، الذي كتبه السيّد أشرف عثمان بدر، يحاول الإجابة عن السؤال المتعلِّق بأسباب نجاح نتنياهو وقدرته على التأثير على الجماهير اليهودية في إسرائيل، وكذلك على الاستيلاء على أصوات اليمين، معتمدًا على نظرية لوبون حول نفسيّة الجماهير. يقول الكاتب إن نتنياهو أثّر على سلوك الجماهير وحوّله من سلوك عقلانيّ تؤخَذ به القرارات بناءً على توازنات وحسابات دقيقة، من أجل الوصول إلى الخيار الذي يؤمِّن مصلحة الفرد، إلى سلوك مبنيٍّ على المشاعر يعطي أهمّيّة للهُويّة بشكلها المتعصب، وللنزعات الغرائزيّة للجماهير، وذلك من خلال قيامه بالتركيز على الأخطار الأمنيّة المحيطة بإسرائيل مبعدًا الجماهير عن التفكير في الجانب الاقتصادي وفي شبهات الفساد المتعلقة بإنفاقات مسكنه.